اجتمع بنظيريه الإيراني والباكستاني على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الـ 29

الغانم: البرلمانات ستراقب الحظر على استخدام وتدمير الأسلحة الكيميائية

الغانم خلال لقائه عضو البرلمان البلجيكي

رئيس مجلس الأمة خلال لقاء نظيره الإيراني

الكندري خلال اجتماع جمعية الأمناء والعامين الدولية

■ نعمل جاهدين على رفع تأشيرة دخول الاتحاد الأوروبي عن المواطنين الكويتيين

■ الكندري: مؤتمر رؤساء البرلمانيين الخليجيين يعقد بالكويت في 24 نوفمبر المقبل

قال رئيس مجلس الامة ورئيس الشعبة البرلمانية مرزوق علي الغانم انه التقى مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البلجيكي فرنسوا دونييه تمهيدا لرفع تأشيرة دخول الاتحاد الاوروبي «شينغن» عن المواطنين الكويتيين مشددا على ضرورة ان تحظى هذه القضية باهتمام وتعاون حكومي و برلماني.

وأوضح الغانم في تصريح صحافي بعد انتهاء فعاليات اليوم الثالث لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الـ 129 الذي ينعقد في جنيف ،ان امر رفع الفيزا الاوروبية يحتاج الى موافقة المفوضية الاوروبية ثم يتم التصويت عليه في البرلمان الاوروبي ونحن نسعى لتشكيل قوى ضاغطة والتحدث مع المجاميع الرئيسية لدعم طلب دولة الكويت في هذا المجال ،، معربا عن اعتقاده اننا خطينا خطوات جيدة في هذا المجال فقد التقينا مع مجموعات سياسية اوروبية للحصول على هذا الدعم بشان رفع الفيزا عن الكويتيين.

واشار الغانم الى ان الاجتماع العام قد وافق أمس، بغالبية اعضائه على مقترح الدول الاوروبية المتعلق بدور البرلمانات في مراقبة الحظر على استخدام وتدمير الاسلحة الكيميائية.

وكان الغانم قد عقد عدة لقاءات على هامش اعمال اجتماع الاتحاد البرلماني بجنيف مع وفود برلمانية منها لقاءه و رئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني.

ووصف الغانم حديثه مع نظيره الايراني بالصريح قائلا: تكلمنا عن قضايا عدة منها الجرف القاري والحدود البحرية والعلاقة الثنائية بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما التقى الغانم على هامش المؤتمر رئيس البرلمان الباكستاني سردار صديق و رئيسة الوفد الالباني جوزيفينا توبالي.

حضر اللقاءات وكيل الشعبة البرلمانية فيصل الشايع وأمين سر الشعبة البرلمانية العضو جمال العمر و العضو سيف العازمي والسفير جمال الغنيم رئيس بعثة الكويت الدائمة في جنيف وأمين عام مجلس الامة علام الكندري.

من جهة اخرى ، قال امين عام مجلس الامة علام الكندري ان الامانة العامة لمجلس الامة تشارك في اعمال الاتحاد البرلماني الدولي الـ 129 المنعقد في جنيف من خلال مشاركتنا في الجمعية العامة للأمناء العامين الدوليين.

وأضاف الكندري في تصريح صحافي ان اجتماع الأمناء العامين يتم فيه تبادل الخبرات والتجارب وعرض بعض المعوقات التي تحول دون تقديم الدعم الفني للجهاز الفني والإداري.

وبين الكندري ان الاجتماع في الجمعية العامة للأمناء العامين الدوليين فرصة جيدة للالتقاء مع الاخوة الخليجيين والعرب والتنسيق للمحافل الدولية مشيرا الى الترتيب لمؤتمر رؤساء مجالس الشورى والوطني والنواب والأمة الخليجيين وتحديد موعده في 24 و 25 نوفمبر المقبل بالكويت.

كما تقدم الكندري بالشكر لأعضاء الوفد الاداري للأمانة العامة والإعلاميين المشاركين في الوفد على جهودهم المبذولة.

اللجنة رفضت تعديلات قانون المحاماة المقدم من الحكومة

«التشريعية» بحثت أسباب رفض الداخلية لضم «التحقيقات» إلى النيابة

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها امس، مشروع قانون مقدما من الحكومة في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم «40» لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته ويتعلق بحقوق التقاضي.

وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح للصحافيين في مجلس الامة ان اللجنة وبحضور ممثلين عن وزارتي الداخلية والعدل وجمعية المحامين الكويتية ناقشت الاقتراح بقانون في شأن ضم الادارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة.

وأضاف الكندري ان اللجنة استمعت الى وجهة نظر وزارة الداخلية واعتراضها على مقترح فصل الادارة عن الوزارة مبررة ذلك «بوجود شبهة دستورية وان الادارة تعمل جيدا ولا وجود لسبب حقيقي لفصلها».

وأوضح «ان هناك أغلبية نيابية من أعضاء اللجنة تؤيد فصل هذه الادارة عن «الداخلية» وضمها الى وزارة العدل» لافتا الى ان هذا الاقتراح المقدم من أحد النواب «غير متكامل ونتنظر ورود اقتراح متكامل أفضل يراعي مسائل المدعين العامين وكيفية نقل هذا الجهاز من وزارة الداخلية الى وزارة العدل».

وذكر ان اللجنة رفضت مشروعا بقانون مقدما من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم «42» لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم بهدف سد بعض الثغرات في هذا القانون مبينا ان اللجنة تنتظر اقتراحا بقانون سيقدم من قبل النواب في القريب العاجل في شأن تنظيم مهنة المحاماة.

وقال الدكتور الكندري ان اللجنة ناقشت كذلك مشروعا بقانون مقدما من الحكومة بإضافة مادة الى القانون رقم «88» لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء واقتراحا بقانون قدم من قبله بتعديل بعض أحكام القانون ذاته حيث تم تأجيل البت في التعديل حتى ورود رأي مجلس الوزراء ووزارة العدل.

وأشار الى ان المجتمعين بحثوا كذلك الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم «40» لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة المقدم من قبل مجموعة من النواب وأجلت اللجنة البت به الى حين ورود رأي وزارة العدل في اجتماع اللجنة المقبل عقب عيد الاضحى المبارك.

جانب من اجتماع التشريعية (تصوير: صالح محمد)

■ الكندري: تأجيل إصدار قانون تنظيم الخبرة حتى ورود رأي وزارة العدل

الظهراني وعد في اتصال هاتفي برفع المعاناة عن أبناء الكويت

الحويلة: نعمل بجدية على حل مشكلة طلبة جامعة دلمون البحرينية

أعلن رئيس اللجنة التعليمية النائب الدكتور محمد الحويلة انه اجرى اتصالا هاتفيا برئيس مجلس النواب البحريني معالي خليفه الظهراني بحثا من خلاله مشكلة الطلبة الكويتيين خريجي جامعة دلمون البحرينية والتوصل الى حل يرفع المعاناة عن هؤلاء الطلبة. وقال الحويلة في تصريح صحافي امس ان رئيس مجلس النواب البحريني وعده خلال الاتصال بالاهتمام والتدخل من اجل الوصول الى حل لهذه القضية، ووعد بالاتصال بوزير التعليم العالي البحريني للوقوف على سبب الازمة والتوصل الى معالجة مرضية للطلبة الكويتين كما شدد على انه سيدفع بكل الجهود التي تهدف الى رخاء الشعبين الكويتي والبحريني مؤكدا الظهراني على عمق العلاقه التي تربط الشعبين والاسر الحاكمه في البلدين الشقيقين. واضاف الحويلة : كما طالب الظهراني بعمل كشف بكل الطلبة الكويتيين خريجي جامعة دلمون حتى يتابع هذا الامر مع الوزير والجهات المختصه مؤكدا حرصه الشديد على حصولهم على حقهم كاملا وتهيئة البيئه المناسبه للطالب الكويتي فهو في بلده وبين اهله.

محمد الحويلة

دعا بلدية الكويت لتجهيز الأرض اللازمة

العازمي: مطلوب مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان

اقترح النائب حمدان العازمي إنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان خلال ثلاث سنوات من إقرار هذا القانون، على أن تقدم المستشفى لمرضاها الخدمات الطبية.

وقال العازمي في مقترح برغبة تقدم به إن ارتفاع الإصابة بمرض السرطان في الكويت يستوجب الوقوف و الحذر من شبح القاتل المبكر الذي يصيب النساء أكثر من الرجال حيث سرطان الثدي يحتل المركز الأول في أمراض السرطان للنساء في دولة الكويت، حسب تقرير قسم الإحصاء بمركز الكويت لمكافحة السرطان، والذي أشار إلى إن عدد الإصابات في عام 2010 بين السيدات الكويتيات بلغ 244 حالة ،بمعدل قياس العمر 61.8 لكل مائة ألف، كما بلغ عدد الإصابات لغير الكويتيات 196 إصابة، بمعدل قياس العمر 40.2 لكل مائة ألف .

واضاف بالرغم أن مرض السرطان من أخطر الأمراض و بات يثير القلق وأصبح يستدعي تضافر جهود الجميع للحد من انتشاره بهذا الشكل الخطير إلا أن الكشف المبكر عن السرطان الذي يحقق نسب شفاء مرتفعة تصل إلى 80 في المئة وهذا الأمل في الشفاء يتطلب إنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان، لذا أتقدم باقتراحي هذا.

وأشار المقترح إلى أن تقوم بلدية الكويت بتخصيص وتجهيز الأرض اللازمة شرط ألا تقل مساحة المراكز عن 100 ألف متر مربع، فضلا عن تخصيص ميزانية خاصة لانجاز هذه المراكز على أن يعهد إلى وزارة الأشغال - وفقا للقوانين المعمول بها

ودعا العازمي إلى القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المراكز في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منها وتسليمهما إلى وزارة الصحة خلال المدة المذكورة، مطالباً وزارة الصحة الاستعانة بالكوادر و الخبراء الأجانب والمتخصصين وبيوت الخبرة العالمية بجانب الكوادر الوطنية ، من اجل تصميم المبنى وتجهيزه لكي تتماشى تصميمات المراكز مع المواصفات العالمية.

وشدد على أهمية توفير الكوادر البشرية و المختبرات و الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لتشخيص الحالات المرضية بدقة عالية.

حمدان العازمي

■ توفير الكوادر البشرية والمختبرات و الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة

ثقتنا في رئاسة الوزراء لن تعود إلا بتعديل سريع في الحكومة

الهاشم: التغيير الوزاري واجب المرحلة

■ تأخر جامعة الشدادية مشكلة مؤرقة.. ومن يريد تطبيق التقاعد فليبدأ بنفسه

قالت النائبة صفاء الهاشم ان موضوع تاخر جامعة الشدادية يعد مملا للجميع فمنذ الثمانينات ويتحدثون عن الجامعة، مضيفة: نحن منحنا القوانين والتشريعات والدور علي المجلس لفك التشابك بين التشريعات.

وسئلت عن موقفها المهاجم لسمو رئيس الوزراء فاجابت: ليس لدي سالفة مع رئيس الوزراء انا اتكلم عن رأس هرم لدينا دولة ثرية يوجد بها فائض بالميزانية معلن عنه بالصحف وفي الوقت ذاته تتراجع للوراء، مؤكدة انها تنتقد الاداء المترهل لرئيس الوزراء.

وقالت إن الاستبيان الذي قام به المجلس هو «استعباط» لان ما جاء فيه من قضايا معروفة منذ السابق ومازالت ملاحظات صندوق النقد الدولي موجودة لم تعالج ، موضحة ان كل المعطيات لديها تؤدي الي استجواب فوري لرئيس الوزراء ولكنها تمارس الضغط السياسي حتي يقوم سموه بدوره.

واضافت: نعطيك العذر يا سمو الرئيس لسعيك للحفاظ على كرسيك وتنفيع التجار ومستشارين الغفلة ممن حولك لكن عليك ان تلتفت للبلد.

وكشفت انها لا تثق في سمو رئيس مجلس الوزراء الذي لازال متمسكاً بشخصية ضعيفة كوزيرة التخطيط ،لافته انها لن تثق بنهج جديد من سموه الا اذا رأت تغييرا وزاريا يطول ما يقارب الخمس حقائب وزارية.

وانتقدت سموه في خطوة التقاعد للاكاديميين والدكاترة منوهة انه اذا اراد ان يطبق ذلك عليه ان يبدأ بشخصه الذي تعدى سنه 65 عاما.

صفاء الهاشم

عسكر والجلال يقترحان تخصيص أراضٍ للرعاية السكنية

قدم النائبان عسكر العنزي وطلال الجلال اقتراحا بقانون في شأن تخصيص نسبة من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، وجاء نص الاقتراح كالتالي:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم «27» لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية،
- وعلى القانون رقم «5» لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ، مادة أولى : تخصص نسبة «15 في المئة» من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وتحرير تلك الأراضي من أي عوائق مادية أو إدارية وتكون تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.

خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون

مادة ثانية :ويصدر مجلس الوزراء القرارت التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.